الشيخين لا يحج بعد العام مشرك واما غير الحجاز فلكل
كافر دخوله بامان ٥ وشرط في المال عند قوتنا كونه
دينارا فاكثر كل سنة عن كل واحد لقوله صلى الله
عليه وسلم لمعاذ لما بعثه الى اليمن خذ من كل حالم اي
محتلم دينارا رواه ابو داود وغيره وصححه ابن حبان
والحاكم لكن لا يعقد لسفيه باكثر من دينار احتياطا
له سواء عقد بنفسه ام بوكيله حتى يزيد على دينار
هو ام وليه وهذا من زيادتي وسن للامام مماكسة
غير فقير اي مشاحته في قدر الجزية سواء عقد
بنفسه ام بوكيله حتى يزيد على دينار بل اذا امكنه
ان يعقد باكثر منه لم يجز ان يعقد بدونه الا لمصلحة
وسن ان يفاوت بينهم فيعقد لمتوسط بدينار
ولغنيّ بارجة للخروج من خلاف ابي حنيفة
فانه لا يجيز بها الا كذلك فيؤخذ من كل منهما اخر
السنة بما عقد به ان وجد بصفته اخرها لان العبرة
بوقت الاخذ لا بوقت العقد نقله في اصل الروضة
عن النص فلو عقد باكثر من دينار وامتنع الكافر من
بذل الزايد فناقض للعهد كما سياتي فيعلم منه انه يلزمه
ما التزم كمن اشترى شيئا باكثر من ثمن مثله ولو
اسلم او مات او جن او حجر عليه بفلس او سفه
بعد سنة فجزيته كدين ادمي فتقدم على الوصايا

والارث

والارث ويستوي بينها وبين دين الادمي لانها
مال معاوضة وبهذا فارقت الزكاة حيث تقدم
عليها واسلم او مات او جن او حجر عليه بفلس او سفه
في اثنايها اي السنة فقسط من الجزية لما مضى
كالاجرة وصورة ذلك في الميت ان يخلف وارثا خاصا
مستغرقا والاقاله او الباقي بعد قسط الجزية في فقسط
الجزية في الاول والباقي بعد القسط في الثاني وذكر
مسئلة المجنون والحجر من زيادتي وتؤخذ الجزية منه
برفق كسائر الديون ويكفي في الصغار المذكور في آية
ان تجري عليه احكام بما لا يعتقد حلّه كما فسره الاصحاب
بذلك وتقدمت الاشارة اليه وتفسيره بان يجلس
الاخذ ويقوم الكافر ويطاطي راسه ويحني ظهره
ويضع الجزية في الميزان ويقبض الاخذ لحيته ويضرب
لهزمتيه وهما مجتمع اللحم بين الماضغ والاذن من
الجانبين مردود بان هذه الهيئة باطلة ودعوى
سنها او وجوبها اشد بطلانا ولم ينقل ان النبي صلى
الله عليه وسلم ولا احدا من الخلفاء الراشدين فعل
شيا منها وسن لامام ان يشرط بنفسه او نائبه على
غير فقير من غني او متوسط وفيا فمن يمر به
منا بخلاف الفقير لانها تتكرر فلا تتيسر له زايدة على
جزية لانها مبنية في الاباحة والجزية على التليك

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)